التايمز: الحكومة العراقية ستعلن عن صفقة مع المقاومة تتضمن عفوا ومراجعة لسياسة اجتثاث البعث

لندن ـ «القدس العربي»:

اشارت حادثة الاختطاف الكبيرة التي قام بها مسلحون يوم الاربعاء في مصنع بمنطقة التاجي، ان الخطة الامنية التي اعلن عنها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي اثناء زيارة الرئيس جورج بوش السرية لبغداد لم تؤد الي انهاء العنف خاصة في العاصمة بغداد التي كانت مجالا للعنف.

وقالت صحيفة «لوس انجليس تايمز» ان الاختطاف جاء مذكرا ان العملية الامنية التي اعلن عنها وبنوع من القوة والفوران لم تنه العنف بل زادته اشتعالا. العنف لم ينته ان لم يتفاقم. جاء هذا في الوقت الذي تصاعد فيه العنف في المدينة الجنوبية، البصرة، واتهام جورج كيسي قائد القوات الامريكية في العراق ايران بالتدخل في شؤون العراق. ومع ان الولايات المتحدة اتهمت في السابق ايران بالتدخل في الشؤون العراقية الا ان تصريحات كيسي تعبر عن قلق داخل القيادة العسكرية الامريكية في العراق من ان العنف في البلاد في تصاعد مستمر. ونفت القيادة الايرانية التصريحات السابقة، وان طهران لم تدعم او تزود المقاتلين العراقيين باسلحة او باي دعم لوجستي. ولكن كيسي حدد في حديثه عندما قال ان «تصاعدا ملموسا» في العمليات المدعومة من ايران لوحظ، واشار بشكل خاص الى ما اسماه «جيش القدس» وهو غطاء سري للعمليات التي تقوم بها جماعات الحرس الثوري الايرانية في العراق.

وقال كيسي ان عمليات الجيش هذه تشير الى تورط ايراني رسمي. وقال كيسي ان الحرس الثوري الايراني يستخدم جماعات بالوكالة للقيام بعمليات ضد الامريكيين والشعب العراقي. ويقول مسؤولون امنيون امريكيون وبريطانيون ان تطور تقنيات قتالية لدى جماعات عراقية يشير الى الدور الايراني. ولم يتحدث كيسي عن طبيعة الجماعات الشيعية التي تتلقى الدعم الايراني الا انه اشار الى وجود عدد منها في كل انحاء البلاد. وكان المسؤولون البريطانيون الذين يسيطرون على الجنوب قد تحدثوا بقلق عن تصاعد نشاطات جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر.

وقال كيسي ان عمليات المقاومة وان تصاعدت الا انها لم تتوسع خارج العاصمة العراقية ونطاقها. وتحدث كيسي قائلا ان الامريكيين واثقون من قيام ايران بتزويد الجماعات الشيعية بالتكنولوجيا المتطورة التي تستخدم في العبوات التي تصنع محليا، وان مقاتلي الجماعات الشيعية يتلقون تدريبا اما في ايران او لبنان بالوكالة. وكشفت صحيفة «التايمز» البريطانية عن خطة قالت ان الحكومة العراقية تتحدث عنها، وسيتم الاعلان عنها يوم الاحد، وتهدف لانهاء المقاومة واقناع المقاتلين في المثلث السني بالتعاون مع الحكومة مقابل عفو عام.

واشارت الصحيفة الى ان الخطة التي اطلق عليها «خطة السلام» تتضمن 28 نقطة تهدف لتحقيق المصالحة الوطنية وتضم دمج جماعات المقاتلين في العملية السياسية والعفو العام. كما ستعد الحكومة بجدول زمني محدد، ستتم مصادقته من قبل المتحدة حول انسحاب القوات الاجنبية من البلاد مقابل تخلي الجماعات عن العنف والقاء السلاح. وتتضمن الخطة وعدا بالتصدي لكل اشكال انتهاكات حقوق الانسان التي قامت بها جماعات مرتبطة باحزاب سياسية في الحكومة، وانتهاكات الجنود الامريكيين، وتقديم تعويضات لعائلات الضحايا.

كما تتعهد الخطة باتخاذ اجراءات ضد الميليشيات الشيعية وفرق الموت التي تقوم بعمليات تصفية للسنة، وتعذيب واعتقال في اقبية سرية. وتشمل الخطة ايضا مراجعة لسياسة «اجتثاث البعث» التي اعلن عنها الحاكم الامريكي للعراق بول بريمر في صيف عام 2003. وتتعهد الخطة بتعويض المسؤولين والموظفين الذين تضرروا من هذه السياسة سواء في قطاع الخدمة المدنية او القوات العسكرية التي حلها بريمر. وتقول الصحيفة البريطانية ان الخطة التي اطلعت عليها تهدف الى التفريق بين جماعات المقاومة العراقية وما اطلقت عليه المقاتلين الاجانب. وقالت ان الخطة تبنى على الجهود التي يقوم بها الرئيس العراقي، جلال طالباني، وزلماي خليل زاد، السفير الامريكي في بغداد مع سبعة من ممثلي جماعات مسلحة.

واشارت الصحيفة الى انه بعد لقاء قمة مع هذه الجماعات عقد في بغداد اعربت عن استعدادها للدخول في محادثات رسمية. وقالت الصحيفة ان المعوق الرئيسي امام هذه الخطة هو الولايات المتحدة وان التي كانت تقاتل لحماية العراق ودعم استقراره سيتم شملها في هذه الخطة. فيما قال محمود المشهداني، كانت ستعفو عن جماعات قاتلت الامريكيين.

وقتل في العراق اكثر من الفين وخمسمئة جندي امريكي منذ عام 2003. وستقوم الحكومة العراقية بالاعلان عن لجنة ستكون مهامها دراسة الجماعات المقاتلة وتحديد الجماعات المقاتلة الحقيقية من تلك التي لا تشملها الخطة. ونقلت الصحيفة عن مسؤول في حزب الدعوة قوله ان الجماعاترئيس البرلمان انه سيتم الاعلان عن عفو عام عن السجناء الذين لم يشاركوا في عمليات قتلت عراقيين. ولم يتم الكشف عن الجماعات التي تم التحدث معها. ولكن جلال طالباني قال انه تلقى رسالة من صديق مشترك اكد فيها ان جماعات المقاومة مستعدة للحديث ومناقشة صفقة. وكان السفير الامريكي خليل زاد قد قال ان انهاء العنف في العراق يتطلب استراتيجية شاملة وتحمل معها عناصر سياسية.

وتعتبر الخطة المزمع الاعلان عنها اول تصريح يتحدث عن انسحاب امريكي من العراق حسب جدول زمني.

ونسبت إلى مسؤول أمريكي بارز قوله ان خطة العفو هذه ستكون صعبة جداً بالنسبة للامريكيين وخاصة في وقت يواجه فيه الجنود الأمريكيون المحاكمة بمزاعم ارتكاب جرائم حرب ويتم اعتقال آخرين وتعذيبهم.. لذلك فإن منح عفو بعد مقتل 2500 جندي أمريكي في العراق سيكون بمثابة كرة قدم سياسية قبل انطلاق الإنتخابات النصفية في الولايات المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

ونقلت «التايمز» عن جماعة مسلحة مشاركة في المفاوضات ان وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق يعد أمراً رئيسياً. وتحدث شخص اسمه أبو فاطمة من الجبهة الوطنية الإسلامية لتحرير العراق قائلا: لسنا ضد تشكيل حكومة عراقية جديدة ولكن ضمن شروط محددة وهي وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية.

العبيدي في آخر مقابلة صحافية له قبل اغتياله:

موقف المدعي العام انحيازي واضح ولا يتميز بالحيادية

بغداد ـ «القدس العربي»:

قال خميس العُبيدي نائب رئيس هيئة الدفاع عن الرئيس السابق صدام حسين إنه أعلن منذ تشكيل المحكمة وبداية المرافعات ان المحكمة غير شرعية وغير قانونية لأنها وُلدت من رحم الاحتلال والاحتلال باطل وما بُني على باطل فهو باطل. وأوضح في مقابلة مع «العالم الآن» أن موقف المدعي العام انحيازي واضح وغير حيادي، وأنه لم يستغرب مطالبته بأنزال أقصى العقوبة بحق الموقوفين. واستدرك قائلا: ليس كل ما يطلبه الإدعاء يسود على ارض الواقع.

وفيما يلي نص المقابلة التي أجريت معه بتاريخ 20 حزيران (يونيو) 2006 قبل أيام من اغتياله:

● اليوم سمع الكل بأن الادعاء العام قدم مطالعته وطالب بانزال أقصى العقوبة في موكليكم وخاصة الرئيس السابق صدام وبرزان وطه ياسين رمضان. بما أنكم في هيئة الدفاع كيف تنظرون الى هذه المطالعة والمطالبة بإنزال أقصى العقوبة بموكليكم؟

● في الحقيقة نحن لم نستغرب طلبات المدعي العام وكنا نتوقعها بل تصورنا أن تكون المطالبة أكثر من هذا الشيء. لأن المدعي العام قد عبر منذ بداية المحاكمة عن عدم حياديته وعن الأدلة التي تدين الموقوفين ولا يبحث عن الأدلة التي تثبت براءتهم، فموقفه منذ البداية هو موقف انحيازي واضح وغير حيادي.

في الحقيقة لم نكن مستغربين لهذه المطالبة، ولكن ليس كل ما يطلبه المدعي العام هو الذي يسود على أرض الواقع. المدعي العام هو طرف من أطراف المحكمة. ولكن القرار الأول والأخير راجع الى المحكمة، مع التحفظ الشديد على كلمة «المحكمة» حيث اننا أعلنا مرارا وتكرارا ومنذ تشكيل المحكمة ومنذ بداية المُرافعات بان المحكمة غير شرعية وغير قانونية لأنها وُلدت من رحم الاحتلال والاحتلال باطل وما بُني على باطل فهو باطل.

● هل لديكم الحجج القانونية التي تستطيعون بها دحض ما يُطالب به الادعاء العام من إنزال عقوبة الإعدام ببعض موكليكم؟

● أكيد لدينا من الحُجج الكافية جدا، ولدينا من الأدلة والحجج القانونية. موكلونا يحاكمون ضمن قانون المحكمة وفق صفاتهم الشخصية وهذا الشيء مخالف للقانون حيث أن موكلينا قاموا بأعمال ضمن صفاتهم الوظيفية وضمن صفاتهم الدستورية. فلرئيس الجمهورية بموجب القوانين النافذة أن يحيل المتهمين الى المحاكم المختصة ومنها محكمة الثورة. فرئيس الجمهورية عندما يحيل المتهمين لا يحيلهم بصفته الشخصية وإنما بصفته رئيسا للجمهورية. وقانون المحكمة حاول ان يتخلص من هذه الصفة ويُعلقها على أساس الصفة الشخصية. وهذا بحد ذاته مخالف للقانون وللدستور العراقي حيث ان صلاحيات رئيس الجمهورية كافية وتمكنه من إحالة المتهمين ومن التصديق على الأحكام وتخفيفها واصدار العفو عنهم، ولذلك فإن جميع القرارات التي تُعرض على رئيس الجمهورية هي ضمانة وحماية للمتهم. المحاولة التي وقعت في الدجيل هي محاولة اعتداء على موكب رئيس الجمهورية، فبماذا تقابل هذه المحاولة؟ هناك تحصيل حاصل وهي ضمانة من الضمانات التي مضت عليها فترات طويلة من التحقيق قبل إحالة المتهمين الى المحاكمة أي أن الحادث وقع في سنة 1982 والمحاكمة بدأت في 1984 يعني بعد سنتين. وهذا وقت كاف، بالإضافة الى أن هناك الكثيرين منهم تم الإفراج عنهم خلال فترة التحقيق. وهذا يدل على أن هناك سلامة وضمانة وحسن تطبيق في القانون.

● ولكن حتى من خلال الإفادات لم يتطرق بعض موكليكم الى وجود جماعة كبيرة أطلقت النار. حكم الإعدام نفذ بـ 148 شخصا. فهل كان هناك فعلا 148 شخصا يحاولون اغتيال الرئيس السابق؟

● من الجائز أن عملية التنفيذ أنيطت بأشخاص معينين، لكن الخلايا المرتبطة والمنفذة والمخططة يكشف عنها من خلال التحقيق. قد يكون المنفذون في عملية من العمليات هم خمسة ولكن عندما يتم التحقيق مع هؤلاء الخمسة يتم الكشف عن أشخاص آخرين هم مخططون ومنفذون. والعدد الذي تمت إحالته الى المحكمة عشرة آلاف شخص. وقانون العقوبات أقر بأن قسما منهم كما ورد في سياق الاعترافات أمام قاضي تحقيق المخابرات عام 1984 كان مرتبطا بحزب محظور في حينه. ويقضي ذلك القانون بتطبيق عقوبة الإعدام على من ينتمي الى ذلك الحزب.

● يبدو أن شهر تموز (يوليو) القادم هو شهر الحسم في قضية الدجيل. فهل ترون أن هذا سيتحقق وأن القضية ستحسم بالفعل؟

● إذا كانت المحكمة تبحث عن تحقيق العدالة فعلا، فينبغي عليها إعادة القضية الى قاضي التحقيق لاستكمال إجراءات معينة. لأن قانون قرار الإحالة مشوب بخطأ جوهري، وهو ظهور عدد من الأشخاص على أساس انهم ما زالوا على قيد الحياة وانهم مذكورون ضمن قرار الإحالة وضمن قرار الحكم وضمن مرسوم جمهوري ومن ضمن محور التنفيذ.

على قاضي التحقيق وعلى رئيس المحكمة عندما يتولد لديه قناعة بأن قرار الإحالة مشوب بخطأ جوهري يستوجب العودة الى قاضي التحقيق لرفع هذا الغموض وإجراء التحقيق مجددا ومن ثم ربطها بقرار قانوني وبقرار إحالة قانون جديد وإعادتها الى المحكمة المختصة، وهذا يحصل في محاكم جنايات حيث تعاد القضية بمجرد أن هناك خطأ بسيطا في أسم المجني عليه أو في اسم الفاعل المتهم أو في اسم اللقب.

بل أكثر من هذا عندما تجد محكمة التمييز أن هناك خطأ في قرار الإحالة تستخدم صلاحياتها القانونية وتتدخل وتعيد القضية الى قاضي التحقيق مباشرة دون المرور بمحكمة الجنايات.

● هل انتم على ثقة بأن المحاكمة ستعاد مرة أخرى الى قاضي التحقيق مباشرة دون المرور بمحكمة الجنايات وتبدأ من جديد؟

● إذا كانت ترغب وتسمح في تحقيق العدالة.

● هل ستطالبون بهذا؟

● طالبنا وقدمنا الكثير من الطلبات في هذا الخصوص، وأعتقد أن لديهم تدقيقات معينة بشأن الموعد لأن رئيس المحكمة صرح بأن لديه بعض التدقيقات بخصوص الدعوى.

● هل سينضم اليكم محامون ، وهل هناك مستشارون أو متطوعون أو مساعدون سينضمون الى هيئة الدفاع من أجل إعداد هذه المطالعة؟

● بالتأكيد نحن هيئة الدفاع لنا طاقم كبير من الخبراء ومن المحامين بالاضافة الى ان فريق الدفاع الذي يحضر المحكمة لديه الخبرة الكافية التي تمكنه من أن يهيئ الدفاع بشكل قانوني وبشكل سليم يرضي حقوق موكلينا. فتاريخ 7/10 ليس بالتحديد لأن هناك عددا من الموقوفين يأخذون دورهم فاحتمال أن يكون التاريخ بعد يوم أو يومين.

● علمنا من المدعي العام أن قضية الأنفال أصبحت جاهزة وسلمت الى المحكمة الجنائية. هل تم تبليغكم بهذه القضية وهل حدد موعد للمرافعات؟

● لم يتم تحديد موعد بعد في قضية الأنفال وقانون المحكمة ينص انه بعد تسليمنا الوثائق الخاصة بالقضية يتم تحديد الموعد بعد 45 يوما من تسليم الوثائق. وحسب ما أعتقد تم تسليم الوثائق هذا اليوم والمفروض أن يكون الموعد بعد 45 يوما.

● اذا حسمت قضية الدجيل بأي اتجاه كان، هل ينفذ الحكم الذي يصدر أم يؤجل تنفيذ الحكم ثم يبدأ النظر في قضية الأنفال؟

● انا لا اتكلم عن هذه القضية بالذات وانما اتكلم وفق القانون العراقي ووفق قانون المحكمة الجزائية، اذا كان صدر على متهم حكم في أكثر من دعوى فبغض النظر عن الأحكام التي تظهر تؤجل لحين حسم كل الدعاوى.

● وزير خارجية ايران في زيارته الأخيرة الى العراق سلم الخارجية العراقية ملفا لقضية مقدمة من ايران ضد موكليكم. هل تسلمتم أي اشعار بوجود قضية مقدمة من الجانب الايراني ضد موكليكم؟

● نحن لا نستلم أي تبليغ إلا عن طريق المحكمة. ومتى تطالبنا المحكمة بحضورنا لأن هناك قضية مقدمة من الجانب الايراني سيكون لنا كلام آخر. أما لحد الآن فإننا لم نبلغ بأي شيء من هذا القبيل.

خميس العبيدي

في ختام اجتماع لجمعيته العمومية

نادي قضاة مصر يتمسك بمشروعه لاستقلال السلطة القضائية

القاهرة ـ من محمد عبد اللاه:

قال نادي قضاة مصر الجمعة انه يتمسك بمشروع قانون السلطة القضائية الذي أقره قبل حوالي 15 عاما وان مشروع قانون مقدم من الحكومة الى البرلمان لمناقشته واقراره تضمن استجابة محدودة لمطالبه.

وفي عام 1991 أقر النادي الذي يضم في عضويته ألوف القضاة مشروع قانون جديد للسلطة القضائية يقول انه يحقق استقلال القضاء لكن البرلمان لم يناقشه. وقال النادي في بيان صدر في ختام اجتماع لجمعيته العمومية الجمعة حضره مئات الاعضاء ان قضاة مصر «يعلنون تمسكهم بمشروعهم للسلطة القضائية».

وأضاف البيان الذي قرأه رئيس النادي زكريا عبد العزيز أن أعضاء الجمعية العمومية «تدارسوا المشروع المقدم من الحكومة وما تضمنه من استجابة محدودة لمطالبهم».

ويطالب النادي الذي يقوده رئيسه وأعضاء بارزون فيه حملة منذ أكثر من عام لتحقيق استقلال كامل للسلطة القضائية وذلك بانتخاب قاضيين على الاقل أو أربعة على الاكثر لعضوية مجلس القضاء الاعلى وأن تكون للمجلس الولاية الكاملة على الشؤون المالية والادارية للقضاة. ونصت تعديلات الحكومة على قانون السلطة القضائية على توسيع عضوية مجلس القضاء الاعلى باضافة أقدم اثنين من رؤساء المحاكم الابتدائية ليصبح أعضاء المجلس تسعة.

ويتكون المجلس من رئيس محكمة النقض رئيسا والنائب العام ورؤساء محاكم الاستئناف أعضاء. وأبقت التعديلات على حق رئيس الدولة في تعيين النائب العام وهو ما قال متحدثون في الاجتماع انه دليل يؤكد عدم استقلال السلطة القضائية.

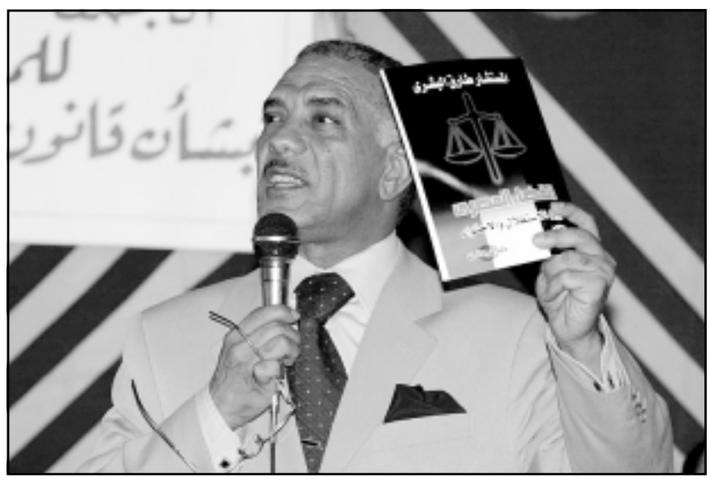

زكريا عبد العزيز رئيس نادي القضاة في مصر

ويطالب النادي بالغاء ندب القضاة للعمل في غير الجهات القضائية قائلا ان الندب للجهات الحكومية فيه تأثير على حياد قضاة يقبلون الندب بتلك الجهات. كما يطالب بأن يكون التفتيش على أعمال القضاة من سلطة مجلس القضاء الاعلى وليس وزارة العدل.

ونصت التعديلات الحكومية على بقاء التفتيش على أعمال القضاة من اختصاص وزارة العدل لكنها اشترطت أن يوافق مجلس القضاء الاعلى على تسمية شاغلي مناصب مساعد الوزير لشؤون التفتيش القضائي ووكلاء وأعضاء ادارة التفتيش. وفي ما يعتبر استجابة جزئية لمطالب نادي القضاة ألغى مشروع القانون الحكومي تبعية النائب العام وأعضاء النيابة العامة لوزير العدل وقرر ميزانية مستقلة للقضاء. ويجعل القانون الساري حاليا ميزانية القضاء ضمن ميزانية وزارة العدل. وناقش مجلس الشورى أحد مجلسي البرلمان مشروع القانون المقدم من الحكومة وأقره بعد تعديلات طفيفة لكن الاهم هو مناقشات مجلس الشعب وهو المجلس الاخر للبرلمان والذي ينفرد بسلطة التشريع. وقال رئيس مجلس الشعب فتحي سرور ان المجلس سيبدأ مناقشة مشروع القانون السبت بعد أن أقرت اللجنة الدستورية والتشريعية بالمجلس المشروع.

ويتمتع الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بأغلبية ساحقة في مجلس الشورى وأغلبية مريحة في مجلس الشعب. ولم ينص بيان نادي القضاة على خطوات مقبلة في مواجهة الحكومة اذا لم تستجب الاغلبية في مجلس الشعب لمطالبه برغم أن متحدثين في الاجتماع طالبوا بتصعيد احتجاجات النادي التي شملت من قبل الوقوف صمتا أمام مقره وأمام مقر دار القضاء العالي.

وحيا النادي «المحبوسين بسبب التظاهر تعبيرا عن شوق الامة الى العدل والاصلاح وتضامنا مع مطالب القضاة».

وقال ان الشعب المصري وضع الثقة في القضاة المطالبين بالاستقلال «حتى أن نفرا عزيزا من أبنائه دفع ثمنا من حريته ويعاهدون الله على أن يتابعوا مسيرتهم حتى يحققوا أمل هذه الامة في قيام قضاء مستقل».

وضرب رجال الشرطة واحتجزوا مئات النشطاء في مظاهرات مؤيدة لاستقلال القضاء الشهر الماضي مما أثار انتقادات من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.

ورفضت السلطات المصرية الانتقادات ووصفت المتظاهرين بانهم «بلطجية» وقالت ان الشرطة كانت تقوم بواجبها في حفظ الامن العام. ونظمت المظاهرات خلال محاكمة تأديبية لقاضيين بارزين من المطالبين باستقلال القضاء اتهما بالخروج على تقاليد القضاء لحديثهما عن تجاوزات في الانتخابات العامة التي أجريت العام الماضي. وصدر الحكم ببراءة أحد القاضيين ولوم الثاني. ويطالب نادي القضاة باشراف قضائي كامل على الانتخابات العامة ضمانا لنزاهتها. (رويترز)

اليمن: العطاس يطالب بالتمديد للرئيس علي عبدالله صالح منعا لوجود فراغ دستوري

صور الرئيس اليمني علي عبد الله صالح خلال الانتخابات اليمنية

■ صنعاء ـ يو بي آي: دعا رئيس الوزراء اليمني الأسبق حيدر العطاس اليمنيين إلى منع تحول مسألة الترشيح لمنصب الرئيس فى اليمن إلى أزمة تعصف بالبلد وطالب بالتمديد للرئيس الحالي منعا لوجود فراغ دستوري.

وأعلن أول رئيس حكومة لليمن الموحد عن مبادرة اثر تمسك الرئيس علي عبدالله صالح بعدم الترشح لـ«منع تعرض منجزات اليمن لنكسة تقضي على الأخضر واليابس وتزيد من معاناة الشعب».وتضمنت مبادرة العطاس التي نشرتها يومية «نيوز» المستقلة الجمعة خيارات منها إعلان الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) والمعارضة مرشحيهما للانتخابات الرئاسية، أو استئناف الحوار حول برنامج الإصلاح السياسي مع تأجيل الانتخابات او التمديد للرئيس صالح.

لكن أعضاء الحزب الحاكم ما زالوا يحاولون ثني الرئيس صالح عما قرر، معتبرين المرحلة اليمنية الراهنة مدعاة لاستمراره في ولاية جديدة، في وقت تستبعد فيه المعارضة أصلا تنحي الرئيس صالح عن السلطة.

ورأى عبد الباري طاهر القيادي في الحزب الاشتراكي اليمني المعارض أن الرئيس علي عبدالله صالح «لن يتخلى عن السلطة وسيتمسك بها والذي سيأتي إلى السلطة سيكون من اختيار صالح نفسه وسوف يختاره بعناية فائقة، ولكن اليمن للاسف الشديد ليس مهيأ لترك السلطة وإنما الأخطر انه ليس مهيأ للديمقراطية».

وأضاف طاهر لـ«يونايتد برس انترناشونال» لهذا «تبدو المعارضة غير مقتنعة بما أعلنه الرئيس» وانها تعتبر «الإعلان مجرد عمل دعائي انتخابي مبكر للحزب الحاكم» وتصف «تخلي الرئيس عن السلطة بالفرصة التاريخية التي تحتسب له والتي يحاول اعضاء حزبه تفويتها عليه».

وبحسب المبادره التي اطلقها العطاس يمكن التمديد لـ«فخامة الرئيس»، أو حل مجلس النواب والدعوة لانتخابات برلمانية ومحلية أو قيادة حزب الأغلبية لحكومة ائتلافية تشكل من الأحزاب الرئيسية الفائزة في الانتخابات، تكون أولى مهامها إجراء حوار حول برنامج للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ينتقل باليمن إلى الدولة المؤسسية اللامركزية.

وتوقعت أوساط سياسية في أحزاب المعارضة اليمنية تأجيل الانتخابات المحلية والرئاسية المقرر إجراؤها في ايلول (سبتمبر) المقبل بسبب قصر المدة الزمنية لتنفيذ بنود الاتفاق الذي وقع بين المؤتمر الحاكم وأحزاب المعارضة وخاصة تصحيح السجل الانتخابي. وقال محمد الصبري القيادي في تكتل اللقاء المشترك المعارض لـ«يونايتد برس انترناشونال» ان المؤشرات نحو تأجيل الانتخابات من عدمه ستتضح خلال الأسبوعين القادمين، مشيرا الى انه إذا لم يتم تطبيق الضمانات التي تم التوقيع عليها بشأن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وآمنة وشفافة لن يكون هناك سوى خيار التأجيل الذي ترى أوساط سياسية في السلطة انه سيدخل البلاد في فراغ دستوري.

ومع بدء العد التنازلي للانتخابات الرئاسية المقررة في ايلول (سبتمبر) القادم تظل مسألة مرشح الرئاسة بالنسبة للحزب الحاكم يلفها الغموض حتى الآن في ظل إصرار الرئيس صالح على ترك السلطة.

اختطاف ضابط ومترجم من الاتحاد الافريقي بدارفور

قمة غامبيا ستحاول اقناع السودان بقبول نشر قوات دولية

الخرطوم ـ «القدس العربي» ـ من كمال حسن بخيت:

فيما تتواصل جهود المجتمع الدولي لاقناع الخرطوم بقبول القوات الدولية في دارفور ذهبت الاوضاع في الاقليم الى وضع اكثر سوءاً بتزايد هجمات الحركات المتمردة والتي طالت حتى قوات الاتحاد الافريقي حيث قامت حركة تحرير السودان فصيل عبد الواحد محمد نور باختطاف اثنين من منسوبي الاتحاد الإفريقي بدارفور. وقال مصدر مطلع ان قوة تتبع لحركة عبد الواحد محمد نور قامت بنصب كمين لمجموعة من الاتحاد الإفريقي بمنطقة كاقر بولاية شمال دارفور واحتجزت ضابطا ومترجما بالاتحاد الإفريقي، وأشار المصدر الى ان قادة الاتحاد قاموا بالاتصال بممثل الحركة بمنطقة كبكابية لإنهاء فك احتجاز الرهينتين في الحال.

في الأثناء اعلن حاكم جنوب دارفور الحاج عطا المنان بدء حملة لجمع سلاح الميليشيات الخارجة عن القانون ومجموعات قطاع الطرق واللصوص اعتبارا من يوم الجمعة وقال خلال لقائه رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي الفا عمر كوناري بمدينة نيالا الجمعة ان الاوضاع الامنية تتحسن باستمرار وان السلطات الحكومية والادارات الاهلية قادرة على اعادة الاوضاع الي طبيعتها. من جانبه شدد كوناري على اهمية تنفيذ اتفاق سلام دارفور من أجل تحسين الاوضاع الامنية والانسانية، وقال لا بد من تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا دقيقا وعدم قفل المجال امام الرافضين له لانهم في الاساس سودانيون.

ودعا كوناري الي تعزيز التحسن الطفيف في الاوضاع الامنية والانسانية بدارفور وتسريع عمليات نزع السلاح، واضاف «قد نكون مضطرين لطلب دعم من جهة اخرى اذا لم تزدد امكانات الاتحاد الافريقي».

من جانبها اعلنت البعثة المشتركة للتقييم رسمياً ان الحكومة السودانية اغلقت الباب تماماً امام دخول قوات دولية الى دارفور في وقت نقلت فيه وكالة «رويترز» للانباء عن مسؤول بالاتحاد الافريقي لم تسمه أن زعماء القارة الافريقية سيعملون خلال القمة الافريقية الشهر المقبل في غامبيا على اقناع السودان بقبول نشر قوات في دارفور، وقال المسؤول ان الاتحاد سيجدد التكليف الذي تعمل به بعثته بدارفور كما سيطلب مزيداً من القوات لمراقبة وقف اطلاق النار. وقال سعيد جنيت مفوض السلم والامن بالاتحاد الافريقي ان القرار النهائي حول انتقال المهمة الافريقية الى الامم المتحدة متروك للقادة الافارقة من خلال قمتهم المقبلة في الاول من تموز (يوليو) المقبل، وأضاف «هذه اول بعثة حفظ سلام للاتحاد الافريقي، وقرار الانتقال بيد القادة الافارقة وفقا للمشاورات مع الحكومة السودانية والتقييم الدقيق للاوضاع في دارفور».

وأبان ان المباحثات التي اجرتها بعثة التقييم المشتركة مع المسؤولين أبرزت بوضوح موقف الحكومة الرافض لانتقال مهمة الاتحاد الافريقي في دارفور الى الامم المتحدة، وقال «لسنا الموقف الرافض لأي انتقال للأمم المتحدة، والتأكيد على ضرورة تعزيز البعثة الافريقية».

وأكد ان الاتحاد الافريقي حريص على العمل مع الاطراف كافة والشركاء للمحافظة على «نافذة الامل» التي فتحها اتفاق سلام دارفور.

ومن جهة اخرى اعلن الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان الخميس ان على الامم المتحدة نشر قوة فصل في منطقة دارفور (غرب السودان) التي تشهد حربا اهلية، على رغم معارضة الرئيس السوداني عمر البشير وصول قوات غربية.

واعتبر عنان ان الدور الاساسي لقوة الفصل التابعة للامم المتحدة يقضي بدعم اتفاق السلام «غير المكتمل» بين الخرطوم والمتمردين.

وقال عنان في تصريح صحافي ادلى به في جنيف «ما زلت اعتقد ان قوة من الامم المتحدة لحفظ السلام ستكون ضرورية لمساعدة الاطراف الموجودين على تطبيق اتفاق السلام وللمساعدة على توفير الامن للمهجرين».

وقد استبعدت الخرطوم رسميا تدخل الامم المتحدة، لكنها كررت معارضتها اي تدخل من دون موافقتها المسبقة، واتهمت الغربيين بتهديد سيادة السودان.

واكد الرئيس السوداني عمر البشير مطلع الاسبوع انه «لن يحصل تدخل عسكري في دارفور» طالما استمر في الحكم، واشار الى ان السودان «لن يعاد استعماره».

من جهتها، اكدت الولايات المتحدة عزمها على مواصلة الضغوط لنشر قوة في دارفور على رغم معارضة البشير.

واعرب عنان عن الامل في «ان نتمكن في نهاية المطاف من اقناعهم بالموافقة».

مسؤولين سودانيين يستمعون لكلمة الرئيس عمر البشير خلال قمة المصالحة الصومالية

ورأى ان من الضروري ايضا ممارسة مزيد من الضغوط على المجموعات المتمردة التي رفضت اتفاق السلام.

وترفض حركة العدالة والمساواة وفصيل من حركة تحرير السودان، حتى الان توقيع الاتفاق الذي ابرمته في الخامس من ايار (مايو) الخرطوم والفصيل الاكبر في حركة تحرير السودان، بعد بضعة اشهر من المفاوضات.

وكشف عنان ان قوة من الامم المتحدة قد انتشرت في جنوب السودان، حيث انهى اتفاق سلام عقد في كانون الثاني (يناير) 2005 عقدين من الحرب الاهلية.

الخارجية الأمريكية تشارك فى مؤتمر

«الديمقراطية والإصلاح السياسي وحرية التعبير» بصنعاء

■ صنعاء ـ يو بي آي: يشارك وفد من الخارجية الأمريكية برئاسة نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى سكوت كاربنتر في مؤتمر إقليمي عن الديمقراطية والإصلاح السياسي وحرية التعبير الأحد المقبل.

وقال سكوت في تصريح صحافي نشر في صنعاء الجمعة إن الإدارة الأمريكية «ترحب بالحوار الديمقراطي والخطوات التي اتخذها اليمن نحو الانفتاح السياسي». وأضاف ان الولايات المتحدة ومجموعة الدول الثماني ستقدم المساعدات لمراقبة العملية الانتخابية في اليمن، وان بلاده «تأمل في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة هناك» مشيرا إلى أن واشنطن «تراقب العملية ولن تستبق النتائج». يذكر أن المؤتمر الإقليمي الذي سيعقد في صنعاء بمشاركة وزراء الخارجية العرب وتركيا ونحو 300 ممثل عن منظمات غير حكومية يأتي في إطار مقررات مبادرة مجموعة الدول الثماني لتعزيز الديمقراطية في المنطقة.

ويرعى فعاليات مؤتمر صنعاء حول «الديمقراطية والإصلاح السياسي وحرية التعبير» وزارة الخارجية اليمنية ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة الإيطالية (لا سلام بلا عدالة) وبدعم من مبادرة الشرق الأوسط للشراكة والسفارة الهولندية والبنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وقال بلاغ صحافي صادر عن مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان إنه سيشارك في أعمال المؤتمر الذي ينعقد خلال الفترة 25–26 حزيران (يونيو) الحالي أكثر من 300 مشارك ومشاركة من المفكرين وممثلي منظمات المجتمع المدني الإقليمية والدولية وممثلين عن حكومات دول الشرق الأوسط وبعض الدول المجاورة وحكومات مجموعة الـ8.

وسيناقش المؤتمر خلال جلساته عددا من المواضيع منها الإصلاح الديمقراطي ورؤية مستقبلية للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا وحرية التعبير والحكم الجيد والمعايير الدولية والإقليمية حول حرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات.

وسيقيم المؤتمر أنشطة برنامج حوار دعم الديمقراطية خلال العام الأول في مجالات التعددية السياسية والنظم الانتخابية وتمكين المرأة في الحياة العامة.